بلاغ الشركات

القوائم المالية المجمعة

مجمّع بنك قطر الوطني– تونس

المقرّ الاجتماعي: نهج مدينة العلوم – تونس

ينشر بنك قطر الوطني قوائمه المالية المجمعة للسنة المحاسبية المختومة في 2019/12/31 و التي ستعرض للمصادقة في الجلسة العامة العادية التي ستنعقد يوم 29 سبتمبر 2020. هذه القوائم مصحوبة بالتقرير العام لمراقبي الحسابات : محمد صالح بن عافية و محمد لسعد البرجي.

الموازنة المجمّعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2019
(الوحدة: 1000 دينار تونسي)

الأصول	إيضاحات	2019/12/31	2018/12/31
- الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	**1**	83 304	272 335
- مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	**2**	110 131	49 576
- مستحقات على الحرفاء (*)	**3**	1 147 555	1 147 279
- محفظة السندات التجارية	**4**	4 842	4 982
- محفظة الإستثمار	**5**	118 974	123 800
- أصول ثابتة	**6**	19 807	23 213
- أصول أخرى(*)	**7**	72 860	69 010
مجموع الأصول		**1 557 473**	**1 690 195**
• **الخصوم**			
- ودائع وأموال البنك المركزي	***8***	42 070	226 178
- ودائع وأموال المؤسسات البنكية المالية	**9**	41 198	340 658
- ودائع وأموال الحرفاء	**10**	853 093	735 033
- اقتراضات وموارد خصوصية	**11**	421 105	106 432
- خصوم أخرى	**12**	42 605	81 963
مجموع الخصوم		**1 400 071**	**1 490 264**
• **حقوق الأقليّة**			
- حصّة الأقليّة من الإحتياطات المجمّعة		-	-
- حصّة الأقليّة من النتائج الصافية المجمّعة		-	-
- تعديلات محاسبية		-	-
مجموع حقوق الأقليّة		**-**	**-**
• **الأموال الذاتية**			
- رأس المال		260 000	260 000
- إحتياطيات مجمّعة		(60 069)	(59 589)
- نتيجة الفترة المحاسبية المجمّعة		(42 529)	(480)
مجموع الأموال الذاتية	**13**	**157 402**	**199 931**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية و حقوق الأقليّة		**1 557 473**	**1 690 195**

(*)وقعت معالجة بيانات السنة المحاسبية 2018 لغاية المقارنة

جدول التعدات خارج الموازنـة المجمّعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2019
(الوحدة: 1000 دينار تونسي)

	إيضاحات	2019/12/31	2018/12/31
الخصوم المحتملة			
-ضمانات وكفالات وضمانات أخرى ممنوحة		97 817	83 926
-اعتمادات مستندية		68 341	64 575
مجموع الخصوم المحتملة		**166 158**	**148 501**
التعهدات المقدمة			
-تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء		21 179	33 525
مجموع التعهدات المقدمة	**14**	**21 179**	**33 525**
التعهدات المقبولة			
-تعهدات التمويل مقبولة من البنوك	**15**	62 854	68 579
-ضمانات مقبولة من الحرفاء	**16**	420 498	353 089
- ضمانات مقبولة من البنوك ومن الشركة التونسية للضمان	**17**	165 479	155 824
مجموع التعهدات المقبولة		**648 831**	**577 492**

قائمة النتائج المجمّعة

الفترة المحاسبية من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2019

(الوحدة : 1.000 دينارتونسي)

• إيرادات الإستغلال البنكي	إيضاحات	من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2019	من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر2018
- فوائد دائنة و مداخيل مماثلة	**18**	116 629	98 599
- عمولات دائنة	**19**	8 117	8 761
- مرابيح محفظة السندات التجارية و العمليات المالية	**20**	9 935	10 408
- مداخيل محفظة الإستثمار	**21**	8 925	8 176
مجموع إيرادات الإستغلال البنكي		**143 606**	**125 944**
• **تكاليف الإستغلال البنكي**			
- فوائد مدينة و وأعباء مماثلة	**22**	(88 222)	(53 129)
- عمولات		(784)	(2 908)
- خسارة على محفظة السندات التجارية و العمليات المالية	**23**	(6 250)	(20 361)
مجموع تكاليف الإستغلال البنكي		**(95 256)**	**(76 398)**
الناتج البنكي الصـافي		**48 350**	**49 546**
- مخصصات إحتياطي المخاطر و نتيجة تصحيح قيم المستحقات و عناصر خارج الموازنة و الخصوم	**24**	(45 389)	(4 553)
- مخصصات إحتياطي المخاطر و نتيجة تصحيح قيمة محفظة الإستثمار		-	(29)
- إيرادات إستغلال أخرى		8	(12)
- مصاريف الأعوان	**25**	(30 494)	(28 636)
- تكاليف الإستغلال العامة(*)	**26**	(14 755)	(10 205)
- مخصصات استهلاكات الأصول الثابتة والقيمة الاضافية	**6**	(3 954)	(4 125)
نتيجة الإستغلال		**(46 234)**	**1 986**
- الأداء على الأرباح	**27**	5 098	(1 961)
نتيجة الأنشطة العادية		**(41 136)**	**25**
- رصيد ربح/خسارة على عناصر خارقة للعادة(*)		**(1 393)**	(505)
النتيجة الصافية بعد التعديلات المحاسبية		**(42 529)**	**(480)**
- حصّة الأقليّة			
النتيجة الصافية بعد التعديلات المحاسبية (حصّة المجمّع)		**(42 529)**	**(480)**

(*)وقعت معالجة بيانات السنة المحاسبية 2018 لغاية المقارنة

التدفقات النقدية

الفترة المحاسبية من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2019

(الوحدة : 1.000 دينار تونسي)

	إيضاح	من 1 جانفي إلى31 ديسمبر 2019	من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2018
أنشطة الإستغلال			
- إيرادات الإستغلال البنكي المقبوضة		147 828	127 819
- تكاليف الإستغلال البنكي المدفوعة		(99 161)	(74 106)
- ودائع/سحوبات الحرفاء		119 795	127 926
- قروض مسندة/سداد القروض الممنوحة للحرفاء		(47 588)	(198 886)
- إقتناء/ تفويت في سندات التوظيف		132	(458)
- مبالغ مسددة للأعوان و دائنون آخرون		(29 820)	(28 249)
- تدفقات أخرى ناتجة عن عمليات إستغلال		7 210	60 630
- الضريبة المدفوعة على الأرباح		(524)	(259)
التدفقات النقدية الصافية المخصصة للإستغلال		**97 872**	**14 417**
أنشطة الإستثمار			
- مقابيض متأتية من سندات المساهمة		8 197	8 904
- إقتناء/ تفويت في سندات المساهمة		5 999	4 815
- إقتناء/ تفويت في أصول ثابتة		(915)	(1 142)
التدفقات النقدية الصافية المتأتيّة من أنشطة الإستثمار		**13 281**	**12 577**
أنشطة التمويل			
- إصدار إقتراضات / سداد إقتراضات		314 673	104 421
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل		***314 673***	***104 421***
- التغيير الصافي في السيولة و ما يعادلها خلال السنة المحاسبية		425 826	131 415
- السيولة و ما يعادلها في بداية السنة المحاسبية		(322 905)	(454 320)
السيولة و ما يعادلها في نهاية السنة المحاسبية	**28**	**102 921**	**(322 905)**

إيضاحات حول القوائم المالية المجمّعة المختومة

في31 ديسمبر 2019

1. مراجع إعداد القوائم الماليّة المجمّعة و تقديمها

يتمّ إعداد القوائم الماليّة المجمّعة لبنك قطر الوطني تونس طبقا للمبادئ المحاسبيّة المتعارف عليها في تونس وخاصّة المنصوص عليها في:

- المعيار المحاسبي عدد 1 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996
- المعايير المحاسبيّة للمؤسسات البنكيّة (عدد 21 إلى عدد 25)
- المعايير المحاسبيّة المتعلّقة بالقوائم الماليّة المجمّعة (عدد 35 إلى 37)
- المعيار المحاسبي عدد 38 المتعلّق بتجميع المؤسسات
- قواعد البنك المركزي التونسي المنصوص عليها في منشوره عدد 24 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991.

2. تـاريخ الختم

يتمّ إعداد القوائم الماليّة المجمعة بالاعتماد على القوائم الماليّة المختومة في31 ديسمبر 2019 للشركات المنتمية إلى مجال التجميع.

3. طرق القيس

يقع إعداد القوائم الماليّة المجمعة لبنك قطر الوطني تونس بإتباع طريقة قيس عناصر الأصول حسب التكلفة التاريخيّة.

4. مجال و طرق التجميع

يتكوّن مجال القوائم الماليّة المجمّعة من :

- الشركة الأمّ: بنك قطر الوطني -تونس
- المؤسسات الفرعيّة: وهي المؤسسات التي يمارس عليها البنك قطر الوطني -تونس رقابة حصريّة

يمكن تقديم طرق التجميع المستعملة كما يلي :

- **التجميع التامّ**

تتطلّب هذه الطريقة تعويض كلفة إقتناء سندات المساهمة التي يملكها البنك في الشركات الفرعيّة بجملة عناصر الأصول والخصوم لهذه الشركات مع إبراز حقوق الأقليّة في الأموال الذاتيّة وفي النتيجة.

وتطبّق هذه الطريقة على الشركات الفرعيّة لبنك قطر الوطني تونس المنتمية للقطاع المالي.

يحوصل الجدول التالي مجال وطرق التجميع التي وقع استعمالها لإعداد القوائم الماليّة المجمّعة لمجمع بنك قطر الوطني تونس.

الشركة	القطاع	نسبة المراقبة	الصفة	طريقة التجميع	الحصّة
بنك قطر الوطني -تونس	المالي	%100	الشركة الأمّ	تجميع تام	%100
الشركة التونسية القطرية للإستخلاص(TQR)	المالي	%100	مؤسسة فرعيّة	تجميع تام	%99,98
شركة المالية التونسية القطرية – سيكاف *(TQF)	المالي	%100	مؤسسة فرعيّة	تجميع تام	%99,98

* قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة المالية التونسيية القطرية المنعقدة في 28 جويلية 2016 حل الشركة وتعيين مصفيين اثنين. لم يتم الانتهاء من أعمال التصفية في 31 ديسمبر 2019.

5. القواعد المحاسبية المعمول بها

1.5 - القروض والمداخيل المتعلقة بها

يتم إعتبار إلتزامات التمويل ضمن التعهدات خارج الموازنة عند التعاقد ويتم تسجيلها في الموازنة عند صرف الأموال المتعلقة بها.

ويقع الإقرار بعمولة التصرف ضمن النتيجة عند أول استعمال للقرض.

يتم الإقرار بمداخيل القروض بعنوان فوائد وعمولات على التعهدات التي تحتسب مسبقا عند حلول الأجل ضمن حسابات التسوية.

ويقع إدراجها ضمن النتيجة عند اللإستخلاص و حسب مبدأ الإستحقاق الزمني عند كل إقفال محاسبي.

بإستثناء الفوائد المتعلّقة بأصول غير مصنّفة ، تدرج الفوائد المستحقة وغير المستخلصة والمتعلقة بالقروض المصنفة في باب "أصول إسترجاعها غير مضمون" (قسم ب 2) أو في باب "أصول شبه ميؤوس من تحصيلها" (قسم ب 3) أو في باب "أصول منعدمة" (قسم ب 4) ضمن بند " الفوائد المعلقة " طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي رقم 24 لسنة 1991 و تطرح بالتالي من بنود الأصول المتعلقة بها.
ويتم الإقرار بهاته الفوائد ضمن الإيرادات عند تحصيلها الفعلي

6. 2 -محفظة السندات والإيرادات المتعلقة بها

تشتمل محفظة السندات على سندات المساهمة وسندات التوظيف.

- **سندات التوظيف**

تقيد ضمن سندات التوظيف السندات التي ينوي البنك بيعها في آجال قصيرة المدى. وتبرز هذه الفئة ضمن بند محفظة السندات التجاريّة.

- **سندات المساهمة**

تشتمل سندات المساهمة التي تبرز ضمن بند محفظة الإستثمار على :

- المساهمات التي يقع إمتلاكها بنيّة المحافظة عليها على المدى الطويل و المتوسط والتي تعتبر مفيدة لنشاط البنك،
- المساهمات التي أبرمت بشأنها عقود تفويت و لم تتم عملية بيعها.

يقع إبراز إلتزامات المساهمة المكتتبة و غير المحررة ضمن التعهدات خارج الموازنة بقيمة لإصدار.

تسجل سندات المساهمة عند إقتنائها حسب ثمن التكلفة دون إعتبار مصاريف الإقتناء و يتم إقرار التفويت في سندات المساهمة عند نقلة الملكية أي في تاريخ تسجيل عملية البيع ببورصة الأوراق المالية بتونس.

يقع تسجيل عقود سندات المساهمات التي وقع التفويت فيها بالقسط (مقابل كمبيالات عادية) ببورصة الأوراق المالية بتونس عند التحصيل الفعلي للكمبيالات.

ويتم إقرار زائد قيمة التفويت المستحق في الفترة السابقة مرة واحدة ضمن نتائج السنة المالية التي وقع خلالها تحصيل الكمبيالات.

ويتم الإقرار بحصص الأرباح ضمن الإيرادات عند المصادقة الرسمية على قرار توزيعها.

3.5-تسجيل الموارد وتكاليفها المتعلقة به

يتم تقييد تعهدات التمويل المقبولة ضمن التعهدات خارج الموازنة عند التعاقد و يتم تسجيلها في الموازنة عند السحب.
تسجل الفوائد و منح الصرف على القروض ضمن التكاليف حسب مبدأ الإستحقاق الزمني.

4.5-إحتياطي المخاطر على القروض ومحفظة السندات

- **إحتياطي المخاطر على القروض**

يتم تقييم مخصصات المخاطر على القروض طبقا لمعايير تقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة الإلتزامات المنصوص عليها ضمن منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 الذي حدد أقسام المخاطر كما يلي:

أ-الأصول الجارية
ب 1- أصول تستحق المتابعة
ب 2- أصول إسترجاعها غير مضمون
ب 3- أصول شبه ميؤوس من تحصيلها
ب 4- أصول منعدمة

ويقع تحديد نسب مخصصات احتياطي المخاطر على القروض بتطبيق النسب الدنيا لكل قسم على المخاطر الغير مغطاة، أي مبلغ الإلتزامات بعد طرح قيمة الضمانات المتعلقة بها. وتتمثل النسب الدنيا لكل قسم كما يلي: 20 % بالنسبة للقسم ب 2، 50 % بالنسبة للقسم ب 3 و100 % للقسم ب 4.

ينص هذا المنشور على أنه يجب على البنوك تكوين مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 التي لها أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات لتغطية المخاطر المرجحة الصافية، طبقا للنسب الدنيا التالية :

- 40 % بالنسبة للتعهدات التي لها أقدمية بالصنف 4 من 3 إلى 5 سنوات،
- 70 % بالنسبة للتعهدات التي لها أقدمية بالصنف 4 ب 6 و 7 سنوات،
- 100 % بالنسبة للتعهدات التي لها أقدمية بالصنف 4 تفوق أو تساوي 8 سنوات.

ومن ناحية أخرى، أوجب الملحق 3 من المنشور عدد 91-24 المنقح بالمنشور عدد 20-2012على البنك تكوين مدخرات إضافية ذات صبغة عامة تسمى"مدخرات جماعية" تخصم من نتائج السنة لتغطية المخاطر الكامنة على الأصول العادية و الأصول التي تستوجب المتابعة. و يتم احتسابها حسب مقتضيات هذا الملحق.

- **إحتياطي المخاطر على محفظة السندات**

ويتم تقييم سندات المساهمة بالإعتماد على القيمة الإستعمالية وذلك بالرجوع خاصة إلى سعر البورصة بالنسبة للسندات المدرجة بالسوق المالية وإلى القيمة المحاسبية الصافية والمعدلة (التي

تأخذ بعين الإعتبار القيمة المحيّنة لممتلكات الشركة المصدرة) في أحدث تاريخ (عادة تاريخ إقفال السنة المحاسبية السابقة) بالنسبة للسندات الأخرى.

ويقع تغطية ناقص القيمة المحتملة والدائمة بمخصصات المخاطر.

5.5 - العمليات بالعملة الأجنبية

تشمل العمليّات المنجزة من قبل البنك والمدونة بالعملة الأجنبية أساسا المعاملات المتعلقة بالإقتراضات الخارجية و بالنشاط الدولي :

- **الإقتراضات الخارجية:**

يقع إبراز الإقتراضات الخارجية ضمن القوائم المالية بالدينار التونسي حسب سعر الصرف التاريخي ويقع إدارج فارق الصرف عند تسديد إقتراضات البنك على حساب "الشركة التونسية لإعادة التأمين".

- **النشاط الدولي:**

تخضع حسابات الموازنة والحسابات خارج الموازنة المدونة بالعملة الأجنبية إلى عملية إعادة تقييم وذلك بسعر الصرف المعمول به عند تاريخ ختم السنة المحاسبية.

أما سعر الصرف المعتمد في عناصر الأصول والخصوم النقدية و في تعهدات الصرف بالحاضر و لأجل مضاربي هو معدل سعر الشراء أو البيع بالحاضر أو للأجل.

ويتم تقييم تعهدات الصرف لأجل بسعر الصرف للأجل المتبقي.

ويمثل الفرق المسجل بين "حسابات وضعية الصرف بعد إعادة تقييمها" من جهة و "حسابات مقابل قيمة وضعية الصرف" من جهة أخرى نتيجة الصرف.

6.5- الأصول الثابتة المقدمة للإيجار المالي

تسجل الأصول الثابتة المقدمة للإيجار المالي حسب تكلفة إقتنائها بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة في بند "مستحقات على الحرفاء " مثل القروض العادية الممنوحة للحرفاء.

ينقسم الإيجار بين أصل و فوائد و يقع احتساب الأصل المستخلص على مستحقات الأصول يـقيـد قسط الفوائد ضمن المداخيل عند تحصيله الفعلي.

7.5- الأصول الثابتة

تـقيد الأصول الثابتة المادية حسب تكلفة الإقتناء. ويقع إستهلاكها حسب طريقة الأقساط. وتعتمد نسب الإستهلاك التالية :

- بناءات	% 2,5
- أثاث ومعدات المكاتب	10% أو 20 %
- معدات و تجهيزات إعلامية	% 15
- معدات النـقل	% 20
- تهيئـة وتركيـب	% 10
- برمجيّات إعلامية	% 33
- أصل التجاري	% 5

7. القواعد الخاصة بالتجميع

1.6-الأرصدة والمعاملات داخل المجمّع

يقع حذف كامل الأرصدة والمعاملات داخل المجمّع وكذلك الأرباح الكاملة والناتجة عنها والتي تخصّ شركات فرعيّة.

2.6-معالجة الأداء

يتّم إعداد القوائم الماليّة المجمّعة بإعتماد طريقة الأداء المؤجّل. ويقع حسب هذه الطريقة الأخذ بعين الإعتبار الانعكاسات الجبائيّة المقبلة، الأكيدة أو المحتملة، الدائنة أو المدينة، للأحداث والعمليّات الماضية أو الجارية.

ويتمّ إحتساب الأداء الدّائن المؤجل بالنسبة لكلّ الفوارق الزمنيّة التي يمكن طرحها إذا أمكن اعتبار أنّه من المحتمل تحقيق ربح خاضع للأداء يمكن أن تطرح منه هذه الفوارق الزمنيّة. كما وقع تطبيق هذه المعالجة على الخسائر المرحلّة والتي لم يقع ادراجها.

أما الأداء المدين المؤجل فيقع احتسابه بالنسبة لكلّ الفوارق الزمنيّة المطروحة حاليّا والخاضعة للأداء في المستقبل.

7. أهمّ المعالجات التّي تمّ إجرائها في إطار إعداد القوائم الماليّة المجمّعة

1.7-مجانسة الطرق المحاسبيّة

لقد تمّ القيام بالتعديلات المطلوبة على القوائم الماليّة للشركات المنتمية إلى مجال التجميع لغاية تطبيق الطرق المحاسبيّة المعتمدة من قبل المجمّع قبل إستعمالها لإعداد القوائم الماليّة المجمّعة، وقد تمثّلت هذه التعديلات في:

- طرق احتساب الالتزامات
- طرق الأخذ بعين الاعتبار وتسجيل الأداء

2.7-حذف الأرصدة والعمليات داخل المجمّع

وقع حذف الأرصدة والعمليّات داخل المجمّع بغاية إلغاء تأثيرها على القوائم الماليّة المجمّعة، و قد شمل الحذف أساسا:

- الحسابات الجارية بين شركات المجمّع ؛
- حسابات لأجل قامت بفتحها الشركتين " التونسيّة القطريّة للماليّة – سيكاف (TQF) والتونسية القطرية للإستخلاص" (TQR) لدى بنك قطر الوطني تونس ؛
- الفوائد بين شركات المجمّع ؛
- التفويت في مستحقات من طرف بنك قطر الوطني تونس لفائدة الشركة التونسية القطرية للإستخلاص (TQR) ؛

8-التغييرات

سجلت سنة 2018 تعديلات على مستوى بعض البنود وتتفصل كما يلي:

البيانات	2018/12/31	التعديلات	2018/12/31 معدل
مستحقات على الحرفاء	1 180 161	32 882-	1 147 279
أصول أخرى	36 128	32 882	69 010

البيانات	2018/12/31	التعديلات	2018/12/31 معدل
تكاليف الاستغلال العامة	(10 710)	505	(10 205)
رصيد ربح/خسارة على عناصر خارقة للعادة	-	(505)	(505)

9 - إيضاحات

إيضاح1: الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

يمثّل هذا البند في 2019/12/31 رصيدا بمقدار 304 83 ألف دينار تونسي مقابل 335 272 ألف دينار تونسي في 2018/12/31 مفصلا كما يلي :

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
الخزينة	5 527	5 431
الخزينة (IBS)	2 534	2 855

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
مستحقات أخرى على توظيفات	-	8
توظيفات في البنك المركزي التونسي	-	116 840
البنك المركزي التونسي	75 243	147 201
الجملة	**83 304**	**272 335**

إيضاح 2: مستحقات على المؤسسات البنكيّة والمالية

يمثل هذا البند في 2019/12/31 رصيدا بمقدار 131 110 ألف دينار تونسي مقابل 576 49 ألف دينار تونسي في 2018/12/31 تفصيلها كما يلي :

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
بنوك الأجنبية	16 012	12 300
شركات مالية	7 754	12 986
توظيفات في السوق النقدية	85 977	23 967
مستحقات أخرى	388	323
الجملة	**110 131**	**49 576**

وتتوزع المستحقات على المؤسسات البنكيّة والمالية حسب نوعية العملاء كما يلي:

	شركات ذات صلة	شركات مرتبطة	شركات أخرى	المجموع
البنوك الأجنبية	-	-	16 012	16 012
شركات مالية	-	-	7 754	7 754
توظيفات في السوق النقدية	-	-	85 977	85 977
مستحقات أخرى	-	-	388	388
الجملة	–	–	**110 131**	**110 131**

إيضاح 3 : مستحقات على الحرفاء

بلغت جملة المستحقات الصافية على الحرفاء في 2019/12/31 ما قدره 555 147 1 ألف دينار تونسي مقابل 279 147 1 ألف دينار تونسي في 12/31/ 2018 موزعة كما يلي :

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
قروض على الحرفاء	1 462 294	1 398 253
فوائد معلّقة	(116 629)	(92 296)
فوائد مستخلصة مسبقا	(8 090)	(6 806)
احتياطي المخاطر	(190 020)	(151 872)
الجملة	**1 147 555**	**1 147 279**

تتوزع تعهدات البنك في 2019/12/31 (بما في ذلك تعهدات خارج الموازنة) حسب ترتيب المخاطر كما يلي:

التعهدات	السنة	الأصول الجارية	ب 1 أصول تستوجب المتابعة	ب 2 أصول إسترجاعها غير مضمون	ب 3 أصول شبه ميؤوس من تحصيلها	ب 4 أصول منعدمة	المجموع
التعهدات	**2019**	683 003	268 784	98 258	112 099	449 256	**1 611 400**
	2018	836 593	261 021	45 509	69 417	359 758	**1 572 298**
فوائد معلقة	**2019**	(32)	(541)	(4 578)	(6 807)	(104 671)	**(116 629)**
	2018		(739)	(1 888)	(4 263)	(85 406)	**(92 296)**
فوائد مستخلصة مسبقا	**2019**	(8 090)					**(8 090)**
	2018	(6 806)					**(6 806)**
احتياطي المخاطر	**2019**	(19 263)		(174 580)			**(193 843)**
	2018	(18 885)		(2 358)	(2 069)	(130 139)	**(153 451)**

وقع احتساب المخصصات بإعتبار ضمان صادر عن البنك الأم بمبلغ 49130 ألف دينار تونسي. وتمت بلورة هذا الضمان من خلال SWIFT بتاريخ 30 ماي 2019. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الضمان تمتد فاعليته إلى غاية 30 جوان 2023. لولا هذا الضمان لكان على البنك تكوين مخصصات قيمتها 33.134 ألف دينار تونسي.

إيضاح 4: محفظة السندات التجارية

بلغ رصيد محفظة السندات التجارية في 2019/12/31 ما قدره 4 842 ألف دينار تونسي مقابل 4 982الف دينار تونسي في 2018/12/31 ويفصل كما يلي:

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
- سندات التوظيف المتداولة في السوق المالية	4 842	4 982
الرّصيد الصافي	**4 842**	**4 982**

إيضاح 5: محفظة الإستثمار

بلغ رصيد محفظة الاستثمار في 2019/12/31 ما قدره 118 974 ألف دينار تونسي مقابل 123 800 ألف دينار تونسي في 2018/12/31 ويفصل كما يلي:

البيانات	***2019/12/31***	***2018/12/31***
سندات المساهمة	1 447	1 447
إحتياطي المخاطر	(1 272)	(1 272)
رقاع الخزينة وسندات توظيف	117 115	121 771
مستحقات أخرى	1 684	1 854
الرصيد الصافي	**118 974**	**123 800**

إيضاح 6: الأصول الثابتة

بلغت جملة الأصول الثابتة والصافية في 2019/12/31 ما 807 19 ألف دينار تونسي مقابل 23 213 ألف دينار تونسي في2018/12/31

البيانات	القيمة الخامة	الإستهلاكات	القيمة الصافية
الرصيد الخام في اول الفترة (31-12-2018)	**47 205**	**(23 992)**	**23 213**
اقتناءات السنة	548		548
تعديلات			
تفويت السنة			
مخصصات الإستهلاكات		(3 954)	(3 954)
الرصيد في آخر الفترة (31-12-2019)	**47 753**	**(27 946)**	**19 807**

إيضاح 7 : أصول أخرى

بلغ بند الأصول الأخرى في 2019/12/31 ما قيمته 860 72 ألف دينار تونسي مقابل 010 69 ألف دينار تونسي في 2018/12/31 وينقسم كما يلي:

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
دائنون مختلفون	3 121	4 149
مستحقات محمّلة على الدولة	3 520	4 153
قروض للموظفين	32 441	32 882
أداء دائن مؤجل	27 646	22 203
حسبات تسوية مرطبة بالمقاصة	6 132	5 623
الرصيد الصافي	**72 860**	**69 010**

يتأتى الأداء الدائن المؤجل من التشجيعات الممنوحة طبقا للقانون عدد 32 لسنة 2003 المؤرخ في 28 أفريل 2003 و الذي يخوّل لبنوك الإستثمار إمكانيّة طرح الخسائر المتأتيّة من عمليّات التفويت في محفظة القروض والمساهمات المصنّفة إلى شركات إستخلاص الديون وشركات الإستثمارات ذات رأس مال قار إلى غاية الإستيعاب الكليّ لتلك الخسائر. إضافة إلى ذلك، وقع تسجيل أداء دائن مؤجل على المدخرات التّي لم يتّم طرحها جبائيا.

إيضاح 8 : ودائع وأموال البنك المركزي:

يمثل هذا البند في 2019/12/31 رصيدا بمقدار070 42 ألف دينار تونسي مقابل 178 226 ألف دينار تونسي في 2018/12/31 و يفصل كما يلي :

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
اقتراضات من البنك المركزي	42 000	226 000
ديون مرتبطة	70	178
الجملة	**42 070**	**226 178**

إيضاح 9 : ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية

يمثل هذا البند في 2019/12/31 رصيدا بمقدار 198 41 ألف دينار تونسي مقابل 658 340 ألف دينار تونسي في 2018/12/31 و يفصل كما يلي :

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
البنوك التونسية	35 000	31 543
البنوك الأجنبية	5 372	14 447
المؤسسات المالية	711	427
اقترضات أجنبية		359 508
ديون مرتبطة	154	1 366
نتيجة إعادة تقييم متعلقة بعملية SWAPS	(39)	(66 633)
الجملة	**41 198**	**340 658**

وتتوزع ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية حسب نوعية العملاء كما يلي :

البيانات	شركات ذات صلة	شركات مرتبطة	شركات أخرى	المجموع
البنوك التونسية			35 000	35 000
البنوك الأجنبية			5 372	5 372
المؤسسات المالية			711	711
ديون مرتبطة			154	154
نتيجة إعادة تقييم متعلقة بعملية SWAPS			(39)	(39)
الجملة			**41 198**	**41 198**

إيضاح 10: ودائع وأموال الحرفاء

يمثل هذا البند في2019/12/31 رصيدا بمقدار093 853 ألف دينار تونسي مقابل033 735 الف دينار تونسي في2018/12/31 ويتضمّن الودائع تحت الطلب للحرفاء.

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
ودائع تحت الطلب	302 441	279 170
ودائع لأجل	328 605	295 961
حسبات ادخار	68 379	64 113
شهادة إيداع	124 500	59 500
ديون مرتبطة بالودائع	1 492	2 168
مستحقات أخرى للحرفاء	27 676	34 121
الجملة	**853 093**	**735 033**

إيضاح 11 : اقتراضات و موارد خاصة

بلغ رصيد هذا البند 105 421 ألف دينار تونسي في 31/12/2019 مقابل 432 106 ألف دينار تونسي في 31/12/2018 ويتوزع كما يلي:

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
اقتراضات من BERD	105 600	102 869
افتراضات من QNB Doha	309 690	-
ديون مرتبطة بالإقتراضات	1 799	437
الخط الإيطالي	4 016	3 126
الجملة	**421 105**	**106 432**

إيضاح 12: خصوم أخرى

يمثل هذا البند رصيدا في 2019/12/31 بمقدار 42 605 ألف دينار تونسي مقابل 81 963 الف دينار تونسي في 2018/12/31 ويفصل كما يلي :

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
أعباء اجتماعية وجبائية	4 647	4 249
حسابات للتسوية	8 783	6 852
فوائد مرتبطة بعملية المبادلةswap	85	1 598
مدينون مختلفون Tunis RE	8 187	
مدينون مختلفون	1 716	54 702
حسابات تسوية مرتبطة بالمقاصة	7 405	10 268
إحتياطي على مخاطر أخرى	11 782	4 294
الجملة	**42 605**	**81 963**

إيضاح 13: الأموال الذاتية

يبلغ رأس مال المجمّع 260.000 ألف دينار تونسي في31 ديسمبر2019، وهو مطابق لرأس مال الشركة الأمّ "بنك قطر الوطني تونس".

وتبلغ الأموال الذاتية للمجمّع، ما قدره 402 157 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 مقابل 199 931 ألف دينار تونسي في 2018/12/31.

ويمكن تقديم إشتراك المؤسسات المنتمية إلى مجال التجميع في الأموال الذاتية للمجمع كما يلي:

الأموال الذاتية	الأموال الذاتية 12-2019	الأموال الذاتية 12-2018
بنك قطر الوطني تونس		
- رأس مال	260 000	260 000
- إحتياطات	(34 109)	(35 164)
- النتيجة	(41 076)	1 056
الجملة	**184 815**	**225 892**
التونسية القطرية للإستخلاص		
- إحتياطات	(25 589)	(24 051)
- النتيجة	(1 446)	(1 538)
الجملة	**(27 035)**	**(25 589)**
التونسية القطرية المالية		
- إحتياطات	(371)	(374)
- النتيجة	(7)	3
الجملة	**(378)**	**(371)**
المجمع		
- رأس مال	260 000	260 000
- إحتياطات	(60 069)	(59 589)
- النتيجة	(42 529)	(480)
الجملة	**157 402**	**199 931**

إيضاح 14: تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء

بلغت تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء في 2019/12/31 ما قدره 21 179 ألف دينار تونسي وتتعلق بالمبالغ غير المستعملة بعنوان القروض الطويلة و متوسطة المدى مقابل 33 525 ألف دينار تونسي في 2018/12/31

إيضاح 15: تعهدات التمويل المقبولة

يمثل هذا البند الجزء الغير المحرر من قرض " BERD" بمبلغ 20 مليون أورو.

إيضاح 16: ضمانات مقبولة من الحرفاء

يمثل هذا البند الضمانات العينية المدققة على القروض المصنفة. بلغت الضمانات المقبولة من الحرفاء 31/12/2019 ما قدره 420 498 ألف دينار تونسي مقابل 353 089 ألف دينار تونسي في 31/12/2018.

إيضاح 17: ضمانات مقبولة من مؤسسات البنكية والمالية

يمثل هذا البند الضمان البنكي الذي منحه البنك الأم والضمانات المقبولة من الشركة التونسية للضمان وقد بلغ في 2019/12/31 ما قدره 165 479 ألف دينار تونسي مقابل 155 824 ألف دينار تونسي في 31/12/2018.

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
الشركة التونسية للضمان	18 514	3 648
الضمان البنكي الذي منحه البنك الأم لفائدة " BERD	94 281	102 868
ضمانات أخرى	3 554	-
الضمان البنكي الذي منحه البنك الأم لتغطية المخاطر	49 130	49 308
الجملة	**165 479**	**155 824**

إيضاح 18: فوائد دائنة ومداخيل مماثلة

بلغ هذا البند في 2019/12/31 قدره 116 629 ألف دينار تونسي مقابل 98 599 ألف دينار تونسي في 2018/12/31 ويتوزع كما يلي :

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
- فوائد التوظيف	3 711	3 516
- فوائد القروض الممنوحة للحرفاء	46 411	45 726
- فوائد على القروض قصيرة المدى وقروض التمويل المسبق	27 157	14 112
- فوائد عمليات الإسقاط	8 012	6 923
- فوائد حسابات جارية	24 860	23 270
- فوائد قروض الإيجار المالي	2 195	2 042
- عمولات على قروض مستندية	1 271	1 045
- عمولات على كفالات وضمانات	2 850	1 728
- عمولات التعهدات	162	237
الجملة	**116 629**	**98 599**

إيضاح 19: عمولات قارة دائنة

بلغ الرصيد المتعلق بعمولات دائنة في 2019/12/31 ما قدره 8 117 ألف دينار تونسي مقابل 8 761 ألف دينار تونسي في 2018/12/31 و يوزع كما يلي :

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
عمولات على حسابا ت جارية	1 883	941
عمولات على شيكات تحويلات كمبيالات و مولات اخرى	3 108	3 280
عمولات التصرف على القروض الطويلة ومتوسطة الأجل	2 181	3 547
عمولات على نقديات	739	693
عمولات على عمليات مالية	122	194

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
عمولات على التعهدات بالامضاء	84	106
الجملة	**8 117**	**8 761**

إيضاح 20 : أرباح محفظة السندات التجارية و العمليات المالية

بلـغ الرصيد المتعلق بأربـاح محفظة السنـدات التجـارية و العمـليّات الـماليّة فـي 2019/12/31 ما قدره 935 9 ألف دينار تونسي مقابل 408 10 ألف دينار تونسي في 2018/12/31 و يوزع كما يلي :

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
أرباح صافية متعلقة بمحفظة السندات التجارية	**(131)**	**492**
حصص أرباح موزّعة	216	245
أرباح على اعادة تقييم محفظة السندات التجارية	(347)	247
أرباح صافية من عمليات مالية	**10 066**	**9 916**
أرباح صافية على عمليات الصرف	10 066	9 916
الجملة	**9 935**	**10 408**

إيضاح 21 : مـداخيل محفظة الإستثمار

بلغت مداخيل محفظة الإستثمار في 2019/12/31 ما قدره925 8 ألف دينار مقابل 176 8 ألف دينار في 2018/12/31.

إيضاح 22: فوائد مدينة وأعباء مماثلة

بلغت جملة الفوائد والأعباء المماثلة في 31/12/2019 ما قدره (222 88) ألف دينار تونسي مقابل (129 53) ألف دينار تونسي في 12/31/ 2018وتتوزع كما يلي:

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
فوائد على إقتراضات من السوق النقدية	(13 475)	(9 582)
عمولة على تغطية مخاطر الصرف	(18 895)	-
فوائد على إقتراضات أجنبية	(16 073)	(13 374)
فوائد على إيداعات الحرفاء	(39 779)	(30 173)
الجملة	**(88 222)**	**(53 129)**

إيضاح 23 :خسارة على محفظة السندات التجارية و العمليات المالية

بلغت جملة الفوائد على عملية SWAP في 2019/12/31 ما قدره (250 6) ألف دينار تونسي مقابل (361 20) ألف دينار تونسي في 2018/12/31 و تتوزع كما يلي :

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
فوائد على عملية SWAP مع البنك المركزي	(6 250)	(20 361)
الجملة	**(6 250)**	**(20 361)**

إيضاح 24: مخصصات احتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيم المستحقات عناصر خارج الموازنة والخصوم

بلغ رصيد هذا البند في 2019/12/31 ما قدره (45 389) ألف دينار تونسي مقابل (4 553)ألف دينار تونسي في 2018/12/31 ويتوزع كما يلي:

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
- مخصصات السنة على القروض	(36 000)	(11 538)
-مدخرات عامة	(379)	(1 165)
- استرجاع مخصصات السنة على القروض	6 281	10 667
- خسائر على القروض	(24)	(1 697)
- استرجاع مخصصات على خسائر القروض	-	410
- استرجاع فوائد معلقة على خسائر القروض	6	1 275
- مخصصات صافية بعنوان مدخرات اضافية	(10 366)	(2 419)
-خسائر صافية / استرجاع مخصصات أخرى	(416)	(86)
- مخصصات و استرجاع على مخاطر أخرى	(4 491)	-
الجملة	**(45 389)**	**(4 553)**

إيضاح25: مصاريف الأعوان

سجّل هذا البند في 2019/12/31 رصيد ا بمقدار (30 494) ألف دينار تونسي مقابل (28 636) ألف دينار تونسي في 2018/12/31.

إيضاح26: تكاليف الإستغلال العامة

سجّل هذا البند في 2019/12/31 مبلغا قدره(14 755)ألف دينار تونسي مقابل (10 205) ألف دينار تونسي في 2018/12/31.

إيضاح 27 : الأداء على الشركات

يخضع المجمّع للأداء على الشركات بنسبة (35%) وقد بلغت النتيجة الجبائية في 2019/12/31، ما قدره 5 098 ألف دينار تونسي مقابل نتيجة الجبائية بـ (1 961) ألف دينار تونسي في 2018/12/31:

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
الأداء المتداول	(344)	(409)
الأداء المؤجل	5 442	(1 552)
الجملة	**5 098**	**(1 961)**

إيضاح 28 : السيولة و ما يعادل السيولة

تبلغ السيولة وما يعادل السيولة 2019/12/31 ما قدره 102 921.ألف دينار تونسي مقابل (322 905) .ألف دينار تونسي في 31/12/2018 وتحتوي على العناصر التالية :

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
الخزينة	8 061	8 287
البنك المركزي التونسي	75 243	264 041
بنوك أجنبيّة	16 012	12 300
توظيفات في سوق النقدية	85 977	23 967
افتراضات من السّوق النقديّة	(42 000)	(226 000)
بنوك تونسيّة	(35 000)	(31 543)
افتراضات أجنبية	-	(359 508)
البنوك الأجنبية	(5 372)	(14 449)
الجملة	**102 921**	**(322 905)**

10. أحداث ما بعد الإغلاق

في تونس، اتخذت تدابير حماية الصحة العامة جراء إنتشار فيروس كورونا اعتبارًا من مارس 2020.

لا يوفر الانتشار اللاحق للفيروس وتحديده على أنه فيروس كورونا جديد ("Covid-2019") معلومات إضافية لتقييم الوضع الذي كان موجودًا في 31 ديسمبر 2019. هذه عناصر جديدة ظهرت في مارس 2020 ليست مرتبطة بالشروط المسجلة في نهاية ديسمبر 2019 ولا تثير التساؤل حول استمرارية المجمع.

هكذا وكجزء من مساهمته في مكافحة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام وعلى الأعمال التجارية بشكل خاص، قرر البنك المركزي التونسي في 17 مارس 2020، خفض معدل الفائدة من 7.75٪ إلى 6.75٪.

في 18 مارس 2020، أعلن البنك المركزي التونسي عن مجموعة من القرارات الاستثنائية التي تهدف إلى دعم الجهد الوطني في فترة الأزمة هذه وضمان استقرار القطاع المالي، من خلال إصدار منشور للبنوك والمؤسسات المالية يضم عددا من التدابير الاستثنائية لدعم الأعمال التجارية والمساعدة في الحفاظ على النسيج الاقتصادي وحماية الوظائف. ومن خلال هذا المنشور، صرح للبنك بما يلي:

- منح الشركات إمكانية تأجيل آجال استحقاقها البنكية (أصل وفائدة) خلال الفترة من بداية مارس 2020 إلى نهاية سبتمبر 2020 وتعديل جدول السداد وفقًا لقدرة كل مستفيد. يتعلق هذا الإجراء بالقروض المهنية الممنوحة للعملاء المصنفين 0 و 1 بعد تقديم طلب إعادة الجدولة ؛

- منح قروض جديدة للمستفيدين من تأجيل المواعيد. و

- تطبيق إجراءات التأجيل المذكورة أعلاه على العملاء المصنفين 2 و 3 ، على أساس كل حالة على حدة ووفقًا لتقييم وضع العميل.

لتسهيل هذه العملية وتعزيز قدرة القطاع المصرفي على دعم الفاعلين الاقتصاديين، ستتم ممارسة قدر أكبر من المرونة من حيث القواعد الاحترازية، وهي:

- لا تعتبر إجراءات الدعم بمثابة إعادة هيكلة للاعتمادات ولا تؤخذ فترة الترحيل في الاعتبار عند احتساب عمر المبالغ المستحقة.

- 2 .إعطاء المزيد من المرونة فيما يتعلق بالامتثال لنسبة الائتمان / الودائع (منشور البنك المركزي التونسي رقم 2020-06 بتاريخ 19 مارس 2020) ؛ و
- بالإضافة إلى ذلك، فقد تقرر ضمان استمرارية خدمات السحب النقدي في أجهزة الصراف الآلي مجانًا عن طريق إلغاء عمولة السحب من أي جهاز صراف آلي.

وبالتالي، فهذه أحداث لا علاقة لها بالشروط الموجودة في تاريخ الإغلاق ولا تتطلب تعديل الحسابات المجمعة. من المحتمل جدًا وجود تأثير محتمل على البيانات المالية للسنوات القادمة، ولكن في تاريخ نشر البيانات المالية لعام 2019، ليس لدينا أي دليل مقنع لتقييم هذا التأثير المحتمل على السنوات القادمة.

تم اعتماد هذه البيانات المالية المجمعة للنشر من قبل مجلس الإدارة في 8 سبتمبر 2020. وبالتالي، فهي لا تعكس الأحداث التي وقعت بعد هذا التاريخ.

التقرير العام لمراقبي الحسابات
حول القوائم المالية المجمعة المختومة
في 31 ديسمبر 2019

حضرات السيدات والسادة المساهمين في
بنك قطر الوطني تونس

التقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

تنفيذا للمهمة التي أسندتها لنا الجمعية العمومية، قمنا بتدقيق البيانات المالية المجمعة، المرافقة لهذا التقرير، لمجموعة بنك قطر الوطني تونس، والتي تشمل بيان المركز المالي المجمّع وجدول التعهدّات خارج الموازنة المجمّع كما في 31 ديسمبر 2019، وقائمة النتائج المجمّعة وبيان التدفقات النقدية المجمّع للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات المرفقة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

تبرز هذه البيانات المالية مجموع أموال ذاتية بقيمة 157.402 ألف دينار تونسي باعتبار خسارة السنة التي بلغت 42.529 ألف دينار تونسي.

وفي رأينا، فإن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي وجدول التعهدّات خارج الموازنة لبنك قطر الوطني تونس كما في 31 ديسمبر 2019، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذاك التاريخ وفقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات المعتمد بتونس.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بالبلاد التونسية. ويرد لاحقاً في هذا التقرير ضمن فقرة "مسؤولية المدققين حول تدقيق البيانات المالية المجمعة" بياناً لمسؤولياتنا وفقا لهاته المعايير.

نحن مستقلون عن البنك والشركات التابعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة المعتمدة بتونس ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية المجمعة. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

فقرات ملاحظة

- نود لفت الإنتباه إلى الإيضاح عدد 3.9 والذي يشير إلى أن البنك تحصل على ضمان صادر من البنك الأم في 30 ماي 2019 يشمل مجموعة من الحرفاء بمبلغ قدره 49.130 ألف دينار تونسي. وتجدر الإشارة أنه لولا هذا الضمان لكان على البنك تمرير مخصصات إضافية بقيمة 33.134 ألف دينار تونسي (وذلك دون إعتبار مدى تأثير عدم تكوين هذه المخصصات على المدخرات الجماعية).

- نود لفت الإنتباه إلى الإيضاح عدد 10 الذي وصفت فيه الإدارة التدابير المتخذة والمخطط لها في أعقاب جائحة كورونا والشكوك المتعلقة بالتأثير المحتمل على البيانات المالية المجمعة للسنوات القادمة.

لا يحتوي رأينا حول القوائم المالية تحفظات بخصوص هاته الملاحظات.

تقرير مجلس الإدارة حول التصرف

ان تقرير التصرف هو من مسؤولية مجلس الإدارة.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل تقرير التصرف المعد من طرف مجلس الإدارة، ونحن لا نبدي أي تأكيد عليه بأي شكل من الأشكال.

طبقا لأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، تقتصر مسؤوليتنا في التحقق من دقة المعلومات حول حسابات المجمع المضمنة بتقرير مجلس الإدارة بالرجوع الي البيانات الواردة بالقوائم المالية المجمعة. وفي هذا الصدد، تتمثل أشغالنا في قراءة تقرير التصرف ومن ثم القيام بتقييم ما إذا كان هناك تعارض جوهري بينه وبين البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى. إذا استنتجنا استنادا على العمل الذي قمنا به على أن هناك أخطاء جوهرية، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا.

هذا وليس لدينا ما يجب ذكره والابلاغ عنه في هذا الصدد.

مسؤولية الادارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن مجلس الادارة مسؤول عن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات المعتمد بتونس وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لتمكينها من إعداد بيانات مالية مجمعة خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية المجمعة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقدير قدرة المجمع على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بمقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام البقاء كأساس محاسبي إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجمع أو إيقاف عملياته، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يقع على عاتق مجلس الادارة مراقبة عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية المدققين حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

تتلخص اهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضمانا بأن التدقيق الذي يتم وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بالبلاد التونسية سيكشف دائما عن خطأ جوهري ان وجد. يمكن أن تنشأ الاخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفرادا أو إجمالا، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بالبلاد التونسية، إننا نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من خطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على تواطؤ أو تزوير، أو حذف متعمد أو إفادات مضللة، او تجاوز الرقابة الداخلية.

- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادا إلى أدلة التدقيق التي تمّ الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا الي وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية المجمعة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ هذا التقرير. ومن الممكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المجموعة للتوقف عن البقاء كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتوى البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك المعلومات الواردة في الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضا عادلا.

إننا نتواصل مع الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في الرقابة الداخلية.

تقرير حول الفحوصات الخصوصية

في نطاق مهمتنا القانونية لتدقيق الحسابات المجمعة قمنا بالفحوصات التي تنص عليها المعايير المنشورة من قبل هيئة الخبراء المحاسبين التونسية والقوانين المعمول بها في هذا الشأن.

فعالية نظام الرقابة الداخلي

طبقا لأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، قمنا بتقييم عام لفعالية نظام الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد القوائم المالية المجمعة. وفي هذا الصدد، نذكر بأن مسؤولية تصميم واعداد نظام الرقابة الداخلية وكذلك الرصد الدوري لفعاليته وكفاءته تقع على عاتق الإدارة ومجلس الإدارة.

واستنادا إلى مراجعتنا لم نعثر على نقائص جوهرية من شأنها التأثير على رأينا حول القوائم المالية المجمعة كما هو أعلاه. وقد وافينا إدارة البنك بتقرير حول النقائص التي تم رفعها.

تونس في 22 سبتمبر 2020.

مراقبي الحسابات

مراقبي الحسابات المشتركون
م.ت.ب.ف

أورقا أوديت

محمد لسعد البرجي

محمد صالح بن عافية